AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

المجلس التنفيذي
الدورة العادية السادسة
أبوجا، نيجيريا، 24 - 28 يناير 2005
-

الأصل: إنجليزي

EX.CL/146 (VI)
REV.1

(مشروع)
تقرير رئيس المفوضية عن نتائج الاجتماع الحكومي الرفيع المستوي الثاني حول منع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا المنعقد في الجزائر العاصمة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 13-14 أكتوبر 2004
-

تقرير رئيس المفوضية عن نتائج الاجتماع الحكومي المشترك الثاني حول منع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا، المنعقد في الجزائر العاصمة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 13-14 أكتوبر 2004

أولا- مقدمة:

1- عقد الاجتماع الحكومي المشترك الرفيع المستوي الثاني حول منع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا في قصر الأمم، نادي الصنوبر، في الجزائر العاصمة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية يومي 13 و14 أكتوبر 2004. وقد تزامن هذا الاجتماع مع تدشين المركز الأفريقي للدراسات والبحوث الخاصة بالإرهاب كما تنص عليه الفقرات 19 و21 من خطة عمل الاتحاد الأفريقي حول منع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا. وعقد هذا الاجتماع متابعة للمقرر EX.CL/DEC.126(V) الذي اعتمدته الدورة العادية الخامسة للمجلس التنفيذي المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، في يوليو 2004.

2- وكان الهدف من الاجتماع الرفيع المستوي الثاني هو متابعة الاجتماع الأول ولا سيما فيما يتعلق بمراجعة تنفيذ مواثيق الاتحاد الأفريقي حول مكافحة الإرهاب وتقييم التدابير التي اتخذت والتحديات التي ووجهت وتحديد أفضل الطرق للمضي قدماً في تنفيذ اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1999 وخطة عملها حول منع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا. وكان الهدف منه أيضا هو إتاحة الفرصة لتدشين المركز الأفريقي للدراسات والبحوث الخاصة بالإرهاب رسمياً.

ثانيا- الحضور:

3- حضر الاجتماع الذي ترأسه الوزير المنتدب للشؤون الخارجية المكلف بأفريقيا والمغرب العربي في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حوالي أربعمائة (400) مشارك بمن فيهم وزراء وكبار مسؤولين حكوميين في مجالات الدفاع والأمن والقضاء والتشريع من إحدى وأربعين (41) دولة عضوا ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية في شرق أفريقيا والشركاء الدوليين وكذلك ممثلين لمؤسسات دولية ومنظمات ذات صلة بالمجتمع المدني.

ثالثا- مداولات الاجتماع:

4- خلال مراسم الافتتاح الرسمي للاجتماع ، قدم ممثلو شركاء الاتحاد الأفريقي بيانات بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكذلك ممثلو الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ومفوضيته.

5- وفي كلمته الرئيسية أمام الاجتماع ، أكد الرئيس بوتفليقة على ضرورة تعزيز الشراكات الدولية والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مكافحة الإرهاب والتنفيذ الكامل لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1999 وغيرها من المواثيق الدولية حول الإرهاب. وحث الدول الأعضاء على تعزيز تعاونها ومواءمة تشريعاتها حول منع الإرهاب ومكافحته.

6- وأثناء المداولات ، تم التأكيد على أن الإرهاب يشكل تهديدا عالميا للأمن ويتطلب تعاونا دوليا مستمرا ونهجا متكاملا لمكافحة الظاهرة والقضاء عليها. كما تم التأكيد أيضا على أهمية المركز الأفريقي باعتباره آلية لزيادة القوة الدافعة للجهود الجماعية الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته في القارة. وتعهد أعضاء الوفود بتقديم دعمهم الكامل للمركز. وشددوا على الحاجة إلى معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي تؤدي أحيانا إلى الإرهاب مؤكدين ، بصفة خاصة ، على أن التدابير العسكرية وحدها تعتبر غير كافية لمنع الإرهاب ومكافحته.

رابعا- **<u>تدشين المركز الأفريقي للدراسات والبحوث الخاصة بالإرهاب:</u>**

7- قام فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، بتدشين المركز الأفريقي للدراسات والبحوث الخاصة بالإرهاب رسمياً. وقد تم هذا الاحتفال في حضور ممثلي الدول الأعضاء وشركاء الاتحاد الأفريقي بمن فيهم المدير العام للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وممثل مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة الذي تعهد بتقديم الدعم الكامل للمركز.

8- وعند اختتام مراسم التدشين ، سلم رئيس الجمهورية رسمياً مفاتيح المركز لمفوضية الاتحاد الأفريقي.

<u>الوضع الحالي للمركز الأفريقي للدراسات والبحوث الخاصة بالإرهاب:</u>

9- وفرت حكومة الجزائر مساحة أرض إجمالية تبلغ 000ر36 متر مربع لمقر المركز, ويشغل المركز حاليا مبان مكونة من ثلاث وحدات على مساحة 000ر4 متر مربع من إجمالي 000ر36 متر مربع. ويؤكد تقييم أجرى لاحتياجات المركز اللازمة لانطلاقه أن الحكومة قد قامت بتغطية معظم التكاليف الثابتة اللازمة لسير أعمال المركز مثل تكاليف المباني والمنافع والأثاث وتسهيلات النقل.

10- ومع ذلك، فهناك تحديات رئيسية أمام انطلاق المركز في المجالات التالية:

- تعيين المدير المؤقت للمركز كما أوصي به الاجتماع الحكومي المشترك الرفيع المستوي الثاني.
- تعيين العاملين لتمكين المركز من بدء أعماله.
- شراء معدات إضافية للمكاتب بما في ذلك أجهزة الكومبيوتر وبرامجه والأدوات المكتبية .. الخ.
- توفير ميزانية للسنة الأولي (2005) لسير أعمال المركز بما فيها أنشطته مثل الاجتماعات والمهام والحلقات التدريبية المتوقعة.

11- وأود أيضا أن أبلغ المجلس بأنه متابعة لطلب الاجتماع الحكومي المشترك الرفيع المستوي الثاني ، اقترحت ميزانية بدء انطلاق أعمال المركز لسنة 2005 وتم إقرارها من قبل الدورة الاستثنائية السادسة للمجلس المنعقدة في ديسمبر 2004. وعلاوة على ذلك ، قامت المفوضية بصياغة مشروع وثيقة حول هيكل المركز وطرق تسيير أعماله (راجع الملحق 2). وطلبت أيضا من حكومة الجزائر أن تعين مديرا مؤقتا للمركز حتى يتم استكمال الهيكل الدائم وطرق تسيير أعماله.

خامسا- **<u>ملاحظات الاجتماع الحكومي المشترك الرفيع المستوى الثاني:</u>**

(أ) **<u>تدابير اتخذتها دول أعضاء:</u>**

12- استنادا إلى التقارير المقدمة من دول أعضاء عن التدابير التي اتخذتها والتحديات التي واجهتها في تنفيذ اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1999 وخطة عمل الاتحاد الأفريقي حول منع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا، لاحظ الاجتماع أن بعض الدول الأعضاء قد اتخذت عددا من التدابير لمنع الإرهاب ومكافحته وخاصة في المجالات التالية:

- إقرار التشريعات : اعتمدت بعض الدول مشاريع قوانين جديدة أو عززت مشاريع القوانين الموجودة في قانونها للعقوبات من أجل تناول مختلف جوانب الإرهاب والجرائم المنظمة الأخرى العابرة للحدود الوطنية. وصرحت بعض الدول الأعضاء أيضا بأنها قامت، طبقا لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية وخطة عملها لعام 1999 ، بمواءمة تشريعاتها الوطنية مع الاتفاقية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والبروتوكولات المرفقة بها وكذلك المواثيق الدولية ذات الصلة الأخرى.
- اتخاذ إجراءات تنفيذية وإنشاء وحدات لمكافحة الإرهاب: اتخذت الجهات التنفيذية في الحكومات الوطنية لبعض الدول الأعضاء سلسلة من التدابير من أجل تعزيز التشريعات الوطنية لمكافحة الإرهاب والالتزامات الناجمة عن التعهدات الدولية وكذلك تدابير أمنية مشددة

في إطار القوانين الوطنية للمحافظة على أمن وسلامة المواطنين. وقامت بعض الحكومات أيضا بالتشجيع على تشكيل مجموعات للمجتمع المدني ومنظمات أو جمعيات تهدف إلى منع الإرهاب والجرائم الأخرى ومكافحتهما عن طريق التوعية ونشر المعلومات.

- تمويل الإرهاب : صرحت بعض الدول الأعضاء بأنها قد اعتمدت تدابير أمنية جديدة ونظمت أنشطة مؤسساتها المالية بما في ذلك البنوك المركزية الوطنية والإقليمية (في حالة العملة الواحدة) من أجل مراقبة حركة رأس المال والعمليات المالية الأخرى بغية منع غسل الأموال وتزييف العملة والأساليب الأخرى التي يستخدمها الإرهابيون لتمويل أنشطتهم. كما قامت بعض الدول الأعضاء أيضا بتنظيم أنشطة المنظمات الخيرية من أجل ضمان عدم استغلال الأعمال الخيرية أو إساءة استعمالها.
- التعاون الإقليمي والدولي : قامت دول أعضاء بتعزيز تعاونها الإقليمي وخاصة في إطار المنظمات والمؤسسات الإقليمية التي تتناول مسائل الدفاع والأمن والتنمية. وأبرمت بعض هذه الدول اتفاقيات ثنائية حول الأمن على الحدود وتسليم المتهمين وتبادل المعلومات والمساعدات القانونية المتبادلة.
- التوقيع والتصديق على المواثيق الإقليمية والقارية والدولية : لوحظ أن دولاً أعضاء قد وقعت وصدقت على العديد من المواثيق الإقليمية والقارية التي تتناول الأمن وخاصة اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1999. كما وقع العديد منها و/أو صدق على معظم المواثيق الدولية الاثني عشر (12) حول منع الإرهاب ومكافحته. غير أنه قد لوحظ أن 7 دول أعضاء فقط قد وقعت وصدقت على المواثيق الدولية الاثني عشر.

(ب) **<u>التحديات التي ووجهت:</u>**

13- أبرزت دول أعضاء التحديات التالية التي واجهتها في تنفيذ الاتفاقية وخطة العمل:

1) عدم توفر موارد كافية لاتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب وتعزيز أو إنشاء مؤسسات محددة لمعالجة هذه المحنة.
2) سهولة النفاذ عبر الحدود في الأراضي أو السطح أو المناخ الصعب مما يعيق الجهود الرامية إلى فرض رقابة أمنية صارمة.
3) التفاوت في التشريعات والأنظمة القانونية المضادة للإرهاب مما يعرقل عمليات التعاون الفعال وتبادل المعلومات والمساعدات القانونية المتبادلة.

4) إن الطبيعة السرية المفرطة للمخابرات وتنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب غالبا ما تكون عقبة أمام التبادل الفعال للمعلومات.
5) انعدام التنسيق الفعال على المستويين الإقليمي والقاري. و
6) انعدام التدريب والمعدات الفنية لتعزيز الأمن على الحدود.

(ج) **توصيات الوفود خلال الاجتماع:**

توصيات عامة:

14- خلال الاجتماع الذي دام يومين ، ركّز المشاركون مناقشاتهم على موضوعين رئيسيين هما : "تعزيز التعاون الإقليمي والقاري في تنفيذ اتفاقية الجزائر العاصمة لعام 1999 وخطة عملها حول منع الإرهاب ومكافحته" و"تعزيز الشراكات الدولية لمنع الإرهاب ومكافحته". تمت صياغة التوصيات التالية ، من بين أمور أخرى:

1) يجب أن تكون الشراكة لمكافحة الإرهاب حقيقية ومترجمة إلى عمل ملموس.
2) يجب التأكيد على الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة بما في ذلك انتشار الأسلحة الخفيفة والصغيرة وتهريب المخدرات ومعالجتها على نحو شامل.
3) يجب أن يقدم شركاء الاتحاد الأفريقي للدول الأعضاء المساعدة الفنية اللازمة لتطوير البنية التحتية والمعدات لتقوية فحص السيارات والحاويات الأخرى في الموانئ واكتشاف المتفجرات والأسلحة والذخيرة والمخدرات المكتومة.
4) يجب أن يساعد الاتحاد الأفريقي الدول الأعضاء على وضع إطار لتسهيل الاتصال بين الشرطة في مختلف البلدان الأفريقية وفرص وصولها إلى بنوك البيانات الخاصة بالمجرمين والجماعات الإرهابية.
5) يجب أن يساعد شركاء الاتحاد الأفريقي بلدان منطقة الساحل والأقاليم الأخرى التي حدودها واسعة مع تضاريس صعبة على وضع آليات للعمليات الحدودية العابرة والدوريات المنتظمة.
6) يجب أن توفر الدول الأعضاء مع مساعدة الشركاء التدريب الكافي لقوة الشرطة في جميع الجوانب المتصلة بمنع الإرهاب ومكافحته بما في ذلك الإرهاب البيولوجي والإرهاب المتصل بأسلحة الدمار الشامل.
7) يجب أن تقوم الدول الأعضاء بسن قوانين مناهضة لغسل الأموال وإطارا مشتركا على المستوي القاري لمكافحة غسل الأموال والموارد غير المشروعة.

8) يجب أن تعجل الأمم المتحدة بعملية اعتماد تعريف دولي للإرهاب على أن يميز مثل هذا التعريف بين الأعمال التي تقوم بها الشعوب المناضلة لتقرير المصير والأعمال الإرهابية السافرة.

9) يجب أن تقوم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بالدعوة لإنشاء صندوق تضامن دولي لمنع الإرهاب ومكافحة الإرهابيين.

10) يجب أن تسعي الدول الأعضاء إلى أن تصبح أطرافا في كافة الصكوك القارية والدولية حول منع الإرهاب ومكافحته وتنفيذها بالكامل.

11) يجب أن يتبنى المجتمع الدولي مدونة سلوك مشتركة لمنع الإرهاب ومكافحته. ويجب أن يتخذ الاتحاد الأفريقي الخطوات اللازمة لعقد اجتماع حول وضع مدونة سلوك دولية في هذا الصدد.

12) يجب أن يقوم الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء بتعزيز مشاركة النظام البنكي في منع الإرهاب ومكافحته.

13) يجب أن تعزز وتتبنى الدول الأعضاء تشريعات لحماية النساء والأطفال من الأعمال الإرهابية حيث تحدث.

14) يجب ضمان الشفافية في التدابير المناهضة للإرهاب ويجب أن يكون هناك تعاون كامل بين الدول الأعضاء والبلدان الأفريقية والشركاء.

15) يجب ألا تقتصر الجهود الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته على الإجراءات العسكرية بل يجب أن تضم أيضا السياسات الاجتماعية التي تعالج العوامل الرئيسية التي تؤدي أحيانا إلى حدوث الأعمال الإرهابية مثل الفقر والتخلف والبطالة والاضطرابات السياسية والعرقية وانتهاك حقوق الإنسان والتطرف الديني وفشل الدولة.

16) يجب أن تلتزم الدول الأعضاء بالوصفات الجديدة والأطر والإجراءات الموحدة على المستوي الدولي بغية تعزيز النقل البحري حتى لا يستخدم كسلاح للإرهاب أو في أن يصبح الناس ضحايا للهجمات الإرهابية.

17) يجب أن تضمن الدول الأعضاء المعاقبة على جميع الأعمال الإرهابية التي يتم الاتهام بها بغض النظر عن الجنسية أو مكان الارتكاب.

18) يجب تشجيع الدول الأعضاء على إزالة وعدم انتهاج برامج تتعلق بتطوير أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، تم التأكيد على انه يجب أن تلعب الدول الأعضاء دورا نشطا في الجهود الرامية إلى منع الإرهابيين وغيرهم من المتعاملين خارج الدولة من الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

19) على الشركاء والاتحاد الأفريقي تنظيم ندوات وورش عمل دورية مشتركة ومؤتمرات حول جميع الجوانب المتصلة بمنع الإرهاب ومكافحته.

التوصيات الخاصة بسير عمل المركز الأفريقي للدراسات والبحوث الخاصة بالإرهاب، على نحو فعال:

15- خلال مناقشة مركز الدراسات والبحوث الخاصة بالإرهاب ، أكد المشاركون على أهمية دوره في تعزيز الاستقرار والأمن في أفريقيا. ووجه نداءً إلى شركاء الاتحاد الأفريقي لدعم المركز سياسيا وعسكريا لضمان سير عمله بفعالية. واستجاب الشركاء بفعالية متعهدين بدعم المركز والتعاون الوثيق معه. وتمت صياغة التوصيات التالية:

1) يجب أن يقيم المركز الأفريقي للدراسات والبحوث الخاصة بالإرهاب الاتصالات مع المؤسسات والمراكز الدولية والإقليمية المماثلة ويعمل معها بصورة وثيقة.
2) يجب تحديد الطرق لتمكين الدول الأعضاء من الوصول المتساوي وفرص الاستفادة من أنشطة المركز وخاصة في مجال التدريب والإجراءات الوقائية.
3) يجب أن تعين الدول الأعضاء والمؤسسات الإقليمية الفرعية نقاط تنسيق لضبط الاتصال مع المركز الأفريقي.
4) يجب أن يعزز المركز احترام حقوق الإنسان في منع الإرهاب ومكافحته.
5) يجب أن يلعب المركز دورا حفازا في تنفيذ الصكوك الدولية والقارية المناهضة للإرهاب.
6) يجب أن يقوم المركز بتنمية تحليل التطابق والفروق الأساسية بين الأدوات الدولية وصكوك الاتحاد الأفريقي حول الإرهاب.
7) يجب أن يكون المركز الأفريقي موجها نحو العمل في القيام بأنشطته.
8) ولضمان انطلاقته الفعالة قبل استكمال الترتيبات الدائمة، يجب أن يأذن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لحكومة الجزائر بتعيين مدير مؤقت للمركز إلى أن يتم اتخاذ قرار حول هيكل وطرق عمل المركز من قبل أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي.
9) يجب أن يقترح رئيس المفوضية هيكل المركز وميزانيته السنوية وطرق سير عمله للبحث واتخاذ القرار من قبل أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي.

سادسا- **نتائج الاجتماع الحكومي المشترك الرفيع المستوى الثاني:**

16- بعد يومين من المناقشة المكثفة حول مختلف الجوانب المرتبطة بتنفيذ اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1999 وخطة العمل بشأن منع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا ، اعتمدت الوفود إعلان (مرفقا مع هذا) يحدد طريق المضي قدماً.

سابعا- **الخلاصة:**

17- كان الاجتماع الحكومي المشترك الرفيع المستوي الثاني حول منع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا بمثابة خطوة هامة جدا في التزامات البلدان الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته. وقد أتاح فرصة فريدة للدول الأعضاء. بعد مضي سنتين على اعتماد خطة العمل ودخول اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1999 حيز التنفيذ ، لمراجعة التقدم المحرز وتبادل وجهات النظر حول التحديات واقتسام أفضل الممارسات أيضا وتحديد برنامج عمل مشترك للمضي قدما في تنفيذ هذه الصكوك.

18- في ضوء ما سلف ، أود أن أطلب من المجلس ما يلي:

- اعتماد إعلان وتوصيات الاجتماع الحكومي المشترك الرفيع المستوي الثاني.
- الإحاطة علما بملاحظات وتوصيات الاجتماع.
- الموافقة على مشروع الوثيقة الخاصة بهيكل المركز الأفريقي للدراسات والبحوث الخاصة بالإرهاب وطرق سير عمله.
- الترحيب بإطلاق المركز الأفريقي للدراسات والبحوث الخاصة بالإرهاب ومطالبة رئيس المفوضية بالاتصال مع الدول الأعضاء وشركاء الاتحاد الأفريقي، بمواصلة اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لسير عمل المركز بفعالية.
- حث الدول الأعضاء والآليات الإقليمية وسائر أصحاب الشأن على تنفيذ إعلان وتوصيات الاجتماع على نحو كامل وملموس.

-

ANNEX.I

إعـلان
الاجتماع الحكومي المشترك الرفيع المستوي الثاني
حول منع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا
الجزائر ، 13-14 أكتوبر 2004
-

إعلان
الاجتماع الحكومي المشترك الرفيع المستوى الثاني
حول منع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا

نحن ممثلو البلدان الأعضاء في الاتحاد الأفريقي المجتمعون في الجزائر من 13 إلى 14 أكتوبر 2004 بمناسبة انعقاد الاجتماع الحكومي المشترك الثاني حول منع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا بحضور شركاء أفريقيا ، قمنا باستعراض التقدم المحرز وبتبادل الآراء حول أفضل السبل المستقبلية لتنفيذ اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1999 والبروتوكول المتعلق بها وكذا خطة العمل حول منع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا . وقد تزامن اجتماعنا هذا مع التدشين التاريخي للمركز الأفريقي للدراسة والبحث حول الإرهاب تحت إشراف فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الذي شكلت كلمته الافتتاحية الشاملة مصدر إلهام لأعمال اجتماعنا واعتمدناها كوثيقة عمل للاجتماع.

إننا نعرب من جديد عن قلقنا العميق أمام عدم تراجع الإرهاب بالرغم من الحملة العالمية التي أطلقت ضد هذه الظاهرة . فالهجمات الإرهابية الشاملة التي وقعت حديثا عبر العالم بما فيه أفريقيا تستدعي إجراءات أكثر صرامة وتعاوناً دولياً أوثق. ونؤكد بهذا الصدد على الضرورة الملحة بالنسبة للبلدان الأعضاء على العمل بعزم وحزم على تعزيز التعاون فيما بينها بالنسبة لكل الجوانب المتعلقة بمنع الإرهاب ومكافحته وخاصة الحرص على التنفيذ الصارم لكل النصوص القانونية القارية والدولية.

نؤكد الحاجة إلى التمييز بين كفاح الشعوب الشرعي في سبيل التحرير وتقرير المصير والحرية والاستقلال كما يقّر به القانون الدولي ، وبين الإرهاب.

كما نذكّر بالمقررات ذات الصلة المصادق عليها من جانب الأجهزة السياسية للإتحاد الإفريقي والتي تشدد على أهمية التطبيق الفعلي لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1999 والبروتوكول المتعلق بها وخطة العمل. ففي الدورة العادية الخامسة المنعقدة بأديس أبابا (إثيوبيا) في يوليو 2004 وبموجب المقرر EX/CL/DEC/126 (V) كلف المجلس التنفيذي الاجتماع الحكومي المشترك الثاني الرفيع المستوي بتقييم التقدم المحرز واتخاذ القرار بخصوص أفضل سبل المتابعة الممكنة. كما قرر المجلس أن يتزامن الاجتماع مع تدشين المركز الإفريقي للدراسة والبحث حول الإرهاب.

وندعو مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى الحرص على عقد الاجتماعات الحكومية المشتركة الرفيعة المستوي لمنع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا، بشكل منتظم. وفي هذا السياق ، ندعو المفوضية إلى تنظيم الاجتماع الحكومي المشترك الثالث.

وفي سياق المهمة المنوطة بالاجتماع الحكومي المشترك الثاني حول منع الإرهاب ومكافحته وبغية تسجيل الانطلاق التاريخي لأنشطة المركز الإفريقي للدراسة والبحث حول الإرهاب ، فإننا :

أولا- **تدشين المركز الإفريقي للدارسة والبحث حول الإرهاب**:
نرحب بتدشين المركز الإفريقي للدراسة والبحث حول الإرهاب، في الجزائر العاصمة، كإنجاز كبير ضمن جهودنا المشتركة لمنع الإرهاب والقضاء عليه.

نعرب عن امتناننا لفخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لتفضله بقبول رئاسة حفل تدشين المركز الذي تم خلاله تسليم مفاتيح المركز إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي.

نعرب كذلك عن تشكراتنا وتقديرنا للحكومة الجزائرية على مساعدتها السخية ولا سيما البني التحتية الموفرة لاستضافة المركز، و**نشيد** بمختلف الجهود المبذولة من جانب مفوضية الاتحاد الإفريقي بالتنسيق مع الحكومة الجزائرية لإقامة المركز وانطلاقه العملي.

نذكّر بكل المقررات ذات الصلة التي اعتمدتها الأجهزة السياسية للاتحاد الإفريقي لا سيما المقررات (ASSEMBLY/AU/DEC.15(II) ، EX/CL/DEC.13(II)، EX/CL/DEC.82(IV) وEX/CL/DEC.126(V) وهي مقررات تتعلق بفتح المركز الإفريقي للدراسة والبحث حول مكافحة الإرهاب وانطلاقه العملي.

نؤكد على أن هذا المركز يعتبر هيكلا تابعا لمفوضية الإتحاد الإفريقي ولمجلس السلم والأمن، وعلى أن مهمته تتمثل في جمع المعلومات والدراسات والتحاليل المتعلقة بالإرهاب والجماعات الإرهابية، على المستوى المركزي، وتطوير برامج تدريب من خلال تنظيم برامج تدريبية ومنتديات وندوات.

نحث جميع الدول الأعضاء في الاتحاد على تقديم كامل التعاون والدعم للمركز وكذا المشاركة في أنشطته بشكل فعلي **ونحث أيضا** الدول التي لم تقم بذلك على إقامة نقاط متخصصة على المستوي الوطني في أقرب وقت ممكن، للتعاون مع المركز.

ندعو رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي إلى عرض مقترحات، بالتشاور مع الدول الأعضاء، حول هيكل المركز والترتيبات المتعلقة بعمله الفعلي من أجل دراستها من جانب الأجهزة السياسية المختصة في الاتحاد. وفي انتظار ذلك، **ندعو** رئيس المفوضية أيضاً إلى اتخاذ ترتيبات مؤقتة بالتشاور مع البلد المضيف لضمان انطلاق نشاط المركز بشكل فعلي وعلى جناح السرعة.

نطلب أيضا من رئيس المفوضية إعداد ميزانية مؤقتة للمركز لعام 2005 قصد عرضها على الدورة غير العادية القادمة للمجلس التنفيذي المقررة في نوفمبر 2004.

نوجه نداءً إلى شركاء أفريقيا بما في ذلك المنظمات والمؤسسات الدولية والمراكز المماثلة عبر العالم لتقديم الدعم الكامل للمركز وإقامة شبكة لتبادل المعلومات والتدريب والبحث والأنشطة المشتركة.

نوصي مفوضية الاتحاد الأفريقي ، في انتظار تعيين أو توظيف مدير للمركز طبقاً للإجراءات الجاري العمل بها على مستوي مفوضية الاتحاد الأفريقي، بأن تطلب من حكومة الجزائر توفير مدير عام بالإنابة لشغل هذا المنصب حتى يتمكن المركز من الشروع في ممارسة نشاطه على الفور.

ثانيا- **حالة تنفيذ اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1999 وخطة العمل حول منع الإرهاب ومكافحته في إفريقيا:**

أ) **التصديق على النصوص القانونية القارية والدولية:**

نشدد على الأهمية بالنسبة لكل الدول الأعضاء للتوقيع والتصديق أو الانضمام، حسب الوضع، إلى اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1999 وكل النصوص القانونية الإقليمية والدولية المتعلقة بمنع الإرهاب ومكافحته، **ونحث** الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق على هذه النصوص حتى الآن ، أن تقوم بذلك.

نحيط علما بالتقارير المقدمة من قبل مفوضية الاتحاد الإفريقي والدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1999 وخطة العمل حول منع الإرهاب ومكافحته في إفريقيا. ونلاحظ أن بعض الدول الإفريقية قد بادرت بإقرار تشريعات وطنية أو بعض الأشكال من القوانين للتعامل مع المسائل المتصلة بالإرهاب بينما قامت أخرى بخطوات هامة لوضع الأطر المؤسساتية للوقاية من الإرهاب ومكافحته.

نثني على المبادرات المتخذة على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية لتنفيذ الاتفاقية وخطة العمل. **وننوه** على وجه الخصوص بالدول الإفريقية التي صدقت أو التي شرعت في عملية التصديق على كل النصوص القانونية القارية وعلى الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات الإثنى عشر (12) المتعلقة بمنع الإرهاب ومكافحته.

ب) **البروتوكول الملحق باتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1999 لمنع الإرهاب ومكافحته:**

نحيي مصادقة الدورة العادية الثالثة لمنظمة الوحدة الإفريقية على البروتوكول الملحق باتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1999 لمنع الإرهاب ومكافحته.

نؤكد على القيمة المضافة وأهمية البروتوكول بالنسبة للتطبيق الفعلي لاتفاقية عام 1999.

نناشد جميع الدول الأطراف في اتفاقية 1999 لمنظمة الوحدة الأفريقية التوقيع على البروتوكول والتصديق عليه في أقرب وقت ممكن.

نحث مفوضية الاتحاد الإفريقي على اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لضمان التنفيذ العاجل للبروتوكول بما في ذلك الشروع في مشاورات مع مجموعات اقتصادية إقليمية لتحديد الأدوار والاستراتيجيات المتعلقة بتطبيق البروتوكول.

ج) **خطة العمل حول منع الإرهاب ومكافحته في إفريقيا:**

نحيط علما بالإجراءات التي اتخذتها مفوضية الاتحاد الإفريقي لضمان تنفيذ خطة العمل؛

نقر بأن خطة العمل تعرض استراتيجيات كاملة قابلة للدوام لمنع الإرهاب ومكافحته في إفريقيا لا سيما في مجالات الشرطة، ومراقبة الحدود، والإجراءات القضائية والتشريعية، ووقف تمويل الإرهاب، وتبادل المعلومات، والتنسيق على المستويات الإقليمية والقارية والدولية. غير أننا نلاحظ أن بعض الدول الأعضاء لم تنفذ بشكل كامل التدابير والتوصيات الواردة في خطة العمل.

نطلب من مفوضية الإتحاد الإفريقي إعداد خارطة طريق تحدد أولويات وفترات تنفيذ خطة العمل.

نحث كذلك الدول الأعضاء على التطبيق الكامل للتدابير والتوصيات المتضمنة في خطة العمل.

نؤكد على أهمية قيام المفوضية، برعاية مجلس السلم والأمن، وطبقاً لأحكام خطة عمل الجزائر، بإعداد قائمة أفريقية واحدة تتضمن الأفراد والمجموعات والكيانات المتورطة في الأعمال الإرهابية.

نحيط علماً بالاجتماع التشاوري المنعقد في إطار الاجتماع الحكومي المشترك الرفيع المستوي الثاني حول منع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا ، بين أجهزة الأمن وبعض الدول الأعضاء، ونرحب بتوصيات الاجتماع.

ونؤكد على أهميته بالنسبة للتعاون الأفريقي المشترك والشراكة الدولية. **ونشجع** القطاعات الأخرى القضائية والمالية والجمركية إلى تنظيم مثل هذه اللقاءات لتنسيق أنشطتها.

د) **التعاون الإقليمي** :

نؤكد أهمية التعاون الإقليمي في منع الإرهاب ومكافحته وخاصة في تنفيذ النصوص القانونية القارية الدولية، **ونركز** في هذا السياق على التعاون داخل الإقليم وفيما بين الأقاليم في مجالات تسهيل تبادل المعلومات، والمساعدة القانونية المتبادلة وإبرام اتفاقيات تسليم المجرمين، واستكمال أعمال الدول الأعضاء.

نشجع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمكاتب الأفريقية الإقليمية للشرطة الجنائية الدولية (انتربول) وأي مؤسسات ومنظمات ذات صلة أخرى على إقامة نقاط متخصصة إقليمية حول الإرهاب لتسهيل التنسيق على المستويين القاري والدولي.

نحيط علماً بالمبادرات المتخذة من جانب بعض الدول لإقامة نقاط وطنية وإقليمية متخصصة لمنع الإرهاب ومكافحته.

نحث المجموعات الاقتصادية الإقليمية على تنسيق أنشطتها مع مفوضية الاتحاد الإفريقي في كل جوانب منع الإرهاب ومكافحته لا سيما في إطار بروتوكول منظمة الوحدة الإفريقية حول منع الإرهاب ومكافحته.

نشجع الدول الأعضاء في إطار إقليمي على الانضمام إلى اتفاقيات ثنائية و/أو متعددة الأطراف بغية دعم التعاون عبر الحدود وخاصة في مجالي المخابرات ومراقبة الحدود.

ندعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود المبذولة على المستويين الوطني والإقليمي للقضاء على بؤر التوتر والعوامل الأخرى التي تؤدي أو تسمح بتوفير ملاجئ للإرهابيين.

هـ) **التعاون الدولي والشراكة** :
نحيط علما بإعلان الشركاء والمؤسسات الدوليين، **ونقّر** بأهمية التعاون الدولي والحاجة إلى بناء شراكة لمكافحة الإرهاب، **ونعرب** عن تقديرنا لمشاركتهما الرفيعة المستوي في الاجتماع واهتمامهما بالعمل مع البلدان الأفريقية من أجل منع ومكافحة الإرهاب والجرائم الأخرى، عبر الحدود.

نناشد الدول الإفريقية مواصلة تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي والمساهمة في جهوده لمنع ومكافحة الإرهاب بكل أشكاله.

نثني على شركاء أفريقيا والهيئات الأخرى بما في ذلك لجنة مناهضة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والكومنولث، ومنظمة الفرانكوفونية، ومنظمة الملاحة البحرية الدولية، ومنظمة الجمارك الدولية، والإنتربول وغيرها، على توفير برامج المساعدة التقنية لصالح الدول الأعضاء ومواصلة العمل في هذا السبيل.

نشدد على الحاجة الملحة إلى تعزيز المساعدة التقنية خاصة في مجالي التدريب وتوفير التجهيزات (المعدات والبرامج) في كل مجالات منع الإرهاب ومكافحته.

نؤكد على أهمية عقد مؤتمر دولي لإعداد مدونة سلوك حول مكافحة الإرهاب على المستوى الدولي طبقا للمقرر رقم ASSEMBLY/AU/DEC.14 (II) الذي اعتمدته الدورة العادية الثانية لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي المنعقدة في مابوتو بموزمبيق في يوليو 2003.

ثالثا- **قرار شكر وتقدير للبلد المضيف:**
نعرب عن امتناننا العميق للشعب الجزائري وحكومته على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة اللذين حظينا بهما خلال إقامتنا بالجزائر.

الجزائر العاصمة في 14 أكتوبر 2004

ANNEX.II

مشروع هياكل وطرق
لسير عمل المركز الأفريقي
للدراسات والأبحاث الخاصة بالإرهاب

-

مشروع هياكل وطرق
لسير عمل المركز الأفريقي للدراسات والأبحاث الخاصة بالإرهاب

أولا- الإنشاء :

أنشئ المركز الأفريقي للدراسات والأبحاث الخاصة بالإرهاب (يشار إليه فيما بعد بالمركز) كما تم تكوينه بموجب الفصل ح ، الفقرات 19-21 من خطة عمل الاتحاد الأفريقي حول منع الإرهاب ومكافحته وتمشياً مع المقررات ذات الصلة التي اعتمدتها أجهزة السياسة بالاتحاد الأفريقي وبصورة خاصة: ASSEMBLY/AU/DEC.15(II) و EX.CL/DEC.13(II) و EX.CL/DEC.82(IV) و EX.CL/DEC.126 (V).

ثانيا- **المقر الرئيسي:**

يكون المقر الرئيسي للمركز في الجزائر العاصمة ، الجمهورية الجزائرية. وفور ما يتم تشغيل المركز ، سيدخل الاتحاد الأفريقي في اتفاقية حول المقر مع البلد المضيف علي أساس ممارسات ومبادئ الاتحاد الأفريقي والقوانين الدولية التي تحكم مثل هذه الاتفاقيات.

ثالثا- **وضع ومكان التشغيل:**

1- يكون المركز أحد هياكل الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي على معالجة مسائل تتعلق بمنع الإرهاب ومكافحته. وسيعمل كمركز أبحاث للدراسات المتقدمة في مسائل تتعلق بمنع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا.
2- سوف يخدم المركز مصالح الاتحاد الأفريقي من حيث توفير الخبرة في مسائل تتعلق بمنع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا.
3- يسترشد المركز بالأهداف والمبادئ المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والبروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي ، اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية حول منع الإرهاب ومكافحته والبروتوكول المرفق بها وكذلك خطة العمل المعتمدة في سبتمبر 2002 والوثائق والمقررات الأخرى ذات الصلة للاتحاد، ميثاق الأمم المتحدة والوثائق الدولية الأخرى ذات الصلة التي انضمت إليها البلدان الأفريقية.
4- سوف يقوم المركز بوضع منهجه الخاص وبرنامج أنشطته لكل سنة.
5- سوف يعمل المركز بالتنسيق مع الجهات الوطنية المختصة التي حددتها الدول الأعضاء.

رابعا- **الهدف :**

إن الهدف من المركز هو الإسهام في تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال منع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا مع الهدف النهائي الذي هو القضاء علي التهديدات التي يشكلها الإرهاب لكل من السلم والاستقرار والتنمية في أفريقيا.وتحقيقا لهذه الغاية ، سوف يعمل من أجل تمركز معلومات ودراسات وتحليلات حول الإرهاب ومجموعات الإرهاب ووضع برامج تدريب من خلال تنظيم ، بمساعدة الشركاء الدوليين ، جداول التدريب والاجتماعات والحلقات الدراسية.

خامسا- **المهام :**

1- تمشياً مع الهدف المشار إليه في الفصل الرابع أعلاه، سوف تشمل مهام المركز ولا تكون مقصورة علي ما يلي :

1) مساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي علي وضع استراتيجيات لمنع الإرهاب ومكافحته.

2) وضع تدابير التشغيل لجمع معلومات ومعالجتها ونشرها.

3) توفير مشورة فنية وخبرة حول تنفيذ نظم الاتحاد الأفريقي المعارضة للإرهاب وبصورة خاصة اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1999 والبروتوكول المرفق بها ، خطة العمل بشأن منع الإرهاب ومكافحته وتحديث وتعزيز سياسات وبرامج الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالإرهاب.

4) وضع وصون قاعدة للبيانات حول سلسلة من مسائل تتعلق بمنع الإرهاب ومكافحته لا سيما ما تتعلق بمجموعات الإرهاب وأنشطتها في أفريقيا ، سوف يتم الوصول إلي قاعدة البيانات والتحليلات المذكورة من قبل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

5) تعزيز التنسيق وتوحيد المقاييس الرامية إلي زيادة قدرات الدول الأعضاء على منع الإرهاب ومكافحته.

6) بدء دراسات الأبحاث وتحليلات السياسة وتوزيعها دورياً حسب الاتجاهات الراهنة و/أو حسب طلب تقدمه دولة عضو (دول أعضاء) سيقوم المركز بنشر أبحاثه وتحليلاته دورياً ، في مجلة أفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته.

7) تنمية التعاون وبرامج المساعدة مع المؤسسات المشابهة والراغبة علي المستويات الوطنية والإقليمية والقارية في مجالات أبحاث وجمع معلومات وتحليلات حول مسائل تتعلق بمنع الإرهاب ومكافحته.

8) إجراء بحوث ودراسات تقاربية حول المشكلات الأمنية العالمية المرتبطة بالإرهاب والتي تمثل تهديداً للسلم والأمن في أفريقيا.

9) تطوير قدرة علي الإنذار المبكر لتشجيع الاستجابة المبكرة مما يتكامل مع مفهوم الإدارة الوقائية للأزمات.
10) تقديم المشورة الفنية والخبرة حول كيفية وإسهام أفريقيا علي أفضل وجه وعلي نحو أكثر فعالية في الحملة الدولية ضد الإرهاب ولا سيما تنفيذ المواثيق الدولية ذات الصلة من جانب الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي.
11) إجراء دراسات وتقديم توصيات حول تعزيز وتوحيد المعايير القانونية والتعاون في الأمور المتعلقة باقتسام المعلومات والمساعدة المتبادلة وتسليم المجرمين والشرطة ومراقبة الحدود (بما في ذلك البرية والبحرية والجوية) في أفريقيا.
12) إجراء دراسات وتحليلات حول أفضل الاستراتيجيات والوسائل لقمع تمويل الإرهاب.
13) تنظيم حلقات نقاشية وندوات ولقاءات وبرامج تدريبية لتدعيم المعرفة والمهارات المتعلقة بمنع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا.
14) تقديم تقارير سنوية حول أنشطة رئيس المفوضية . ويتعين أن يتضمن التقرير بياناً مالياً عن الأنشطة التي تم القيام بها في العام السابق وميزانية الأنشطة المتوقعة للسنة المالية القادمة.

2- يقوم المركز أيضا بالمهام التي قد تكلفه بها مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن المسائل المتعلقة بمنع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا.

سادسا- **<u>إدارة العمل:</u>**

1- مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة الحساسة للقضايا التي سيتناولها المركز، وبغية حماية مصداقيته. سيحتفظ المركز بدرجة من السرية والإجراءات الأمنية المحكمة في جمع ونشر المعلومات والبيانات المتعلقة بالإرهاب.
2- يتعين علي المركز ضمان أن المعلومات التي ينشرها أو يوزعها موثوق بها وقابلة للتحقق .
3- سيهتدي المركز بقواعد السلوك الأخلاقية والأكاديمية المتعلقة بإجراء البحوث والتحليلات.
4- سيقوم المركز بتنظيم ندوات علي نحو منتظم علي صعيد جميع الدول الأعضاء لرفع مستوي الوعي ومواجهة التحديات السائدة وتعزيز الجهود الرامية إلي منع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا.

سابعا- **<u>التشكيل والهيكل:</u>**

1- سيرأس المركز مدير ، يكون مسئولاً أمام رئيس المفوضية من خلال مفوض السلم والأمن. وسيتألف المركز من الأقسام/الوحدات التالية:

- الإدارة والمالية.
- قاعدة البيانات والتحليل.
- البرامج والتدريب.
- التشغيل والبحوث.

2- يساعد المدير مجلس استشاري يعينه رئيس المفوضية.

3- سيتم تزويد المركز بمكتبة ومعدات فنية/إلكترونية (معدات وبرامج حاسوبية).

4- سيضع المركز خريطة تنظيمية مفصلة لهيكله التنظيمي يتم إقرارها من قبل الأجهزة ذات الصلة للاتحاد الأفريقي.

ثامنا- **التمويل:**

1- يتم تمويل المركز من الميزانية العادية للاتحاد الأفريقي ومع ذلك ، فإنه يجوز للمركز – بالتشاور مع إدارة السلم والأمن – حشد موارد أيضا خارج إطار الميزانية لتمويل أنشطته.

2- يتعين علي المركز إعداد ميزانيته السنوية وعرضها علي مفوضية الاتحاد الأفريقي لبحثها والموافقة عليها من جانب أجهزة السياسات بالاتحاد.

تاسعا- **شروط الخدمة:**

ستقوم شروط وظروف العمل والخدمة، بما في ذلك المستحقات المالية للعاملين بالمركز، علي أساس نظم ولوائح العاملين بالاتحاد الأفريقي.